الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق – كلية الاقتصاد

ماجستير إدارة أعمال

**إعداد الطالب** : خضر خلة

**إشراف الأستاذ الدكتور** : محمـد الحسيـن

2010

**الفهرس :**

# السيولة

# مفهوم السيولة

* أهمية السيولة النقدية
* أبعاد السيولة النقدية
* العوامل المؤثرة على السيولة
* الأسباب الرئيسية لوجود صعوبات في السيولة
* نسب السيولة
* السيولة النقدية هل هي هدف ام وسيلة

# الربحية

# مفهوم الربحية

# نسب الربحية

# معايير الربحية

# مفهوم القوة الايرادية

# عناصر القوة الإيرادية

# طرق تحسين القوة الإيرادية

# العائد على الاستثمار

# العلاقة التبادلية بين السيولة النقدية والربحية

# أثر الأزمة المالية على السيولة والربحية

# مفهوم السيولة :

## تعبّر السيولة في التعاليم الاقتصادية عن قدرة المنشاة على الدفع أو جعل الوسائل المتاحة "أصول المنشأة "بشكل سائل من اجل تغطية الالتزامات خلال فترة قصيرة الاجل ولعل هذا التعريف يجد اصله عند (Zentner 1982,p23).

فالسيولة اذا هي جاهزية الموجودات لتغطية الالتزامات التي تحصل بشكل يومي , أو في وقت قصير بشكل مباشر , أو قابلية تحويل الموجودات إلى نقدية من أجل تجنب مشاكل الدفع بشكل مباشر .

## إن أهمية السيولة النقدية تأتي من أنها وسيلة لضمان استمرار عمل المنشأة ووسيلة لتحقيق الربح وبناء سمعة مالية جيدة وهي مفتاح لكسب ثقة المتعاملين مع المنشأة كما تعتبر وسيلة قد تجنب المنشأة خسائر رأسمالية ناجمة عن البيع الاضطراري لبعض الأصول والأوراق المالية لمواجهة الالتزامات

## ولعل ما حدث ويحدث في أسواق المال العالمية اليوم دليلا" واضحا" على مدى أهمية توفر السيولة النقدية لدى المنشآت إذ أن عدم توفر هذه السيولة دفع بعض هذه المنشآت إلى اشهار إفلاسها أو تقليص حدود نشاطها وهذا بدوره يدل على أهمية الإدارة المالية في المنظمات المعاصرة .

## ويستعمل اصطلاح السيولة أيضا للتعبير إما عن النقد الجاهز وإما عن سيولة المنشاة وإما عن سيولة الأصل .

## أي أن مفهوم السيولة النقدية يعبر عن نقطتين أساسيتين :

## الأولى : يعبر عن مدى توفر نقدية جاهزة لدى المنشأة لمواجهة التزاماتها التي تحصل خلال وقت قصير

## الثانية : يعبر عن جاهزية اصول المنشأة( الإستثمارات المؤقتة )للتحول إلى نقد سائل لمواجهة تلك الالتزامات التي تحصل خلال وقت قصير.

## سيولة المنشاة :معناها وجود أموال سائلة (نقد وشبه نقد ) كافية لدى المنشاة , أي إن سيولة المنشاة تعني وجود أموال سائلة في الوقت المناسب وبالكميات المناسبة تتمكن المنشاة بواسطتها من سداد التزاماتها المالية في موعد استحقاقهما ومن تحريك دورتها التشغيلية ومن مواجهة الحالات الطارئة . ولا يخفى أن سيولة المنشاة ككل تعتمد أساساً على سيولة أصولها وموجوداتها. ويمكن تعريف سيولة المنشاة بأنها قدرة المنشاة على سداد التزاماتها في الموعد المحدد للسداد .

## سيولة الأصل : معناها سهولة وسرعة تحويل هذا الأصل إلى نقد جاهز بدون خسائر تذكر . وبناء عليه فان الأصول أو الأموال السائلة هي على سبيل المثال النقد الجاهز والحساب الجاري لدى المصرف وأذونات الخزينة والكمبيالات القصيرة الآجل الممكن خصمها لدى المصرف وتحصيل قيمتها بسهولة[[1]](#footnote-2) .

## من خلال التعارف السابقة يمكن الاستنتاج بان مشكلة الاقتصاد الراسمالي تكمن في توفير أصول كافية بشكل سائل أو القدرة على جعل هذه الاصول سائلة في وقت قصير من أجل تغطية الالتزامات ، لذلك فمن الضروري تصنيف الارصدة او الموجودات حسب سيولتها الى الانواع التالية :

## 1-الاصول السائلة من الدرجة الأولى : الصندوق ، حسابات البريد ، البنك

## 2- الاصول السائلة من الدرجة الثانية : مثل الذمم المدينة وأوراق القبض .

## 3- الاصول السائلة من الدرجة الثالثة :مثل المخزون ،والمصاريف المدفوعة مقدماً .

## وعلى هذا يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من السيولة :

## - السيولة من الدرجة الأولى = х 100

## - السيولة من الدرجة الثانية = х 100

## -السيولة من الدرجة الثالثة = х100[[2]](#footnote-3)

# أهمية السيولة النقدية :

## تنبع أهمية السيولة النقدية من الأهداف التي تخدمها هذه السيولة فالإدارة تهدف من الاحتفاظ بالسيولة النقدية الملائمة إلى مايلي :

## يتعلق مقدرة المنشاة على مواجهة التزاماتها اليومية بتوفير جاهزية نقدية كافية لمواجهة الاستحقاقات الآنية .

## يتعلق بقدرة المنشاة على تغيير نشاطاتها عندما ينخفض الطلب على السلع المنتجة[[3]](#footnote-4).

## تدعيم ثقة مقرضيها بها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بدفع التزاماتها المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها .

## الاستمرار في التشغيل عن طريق دعم دورتها التشغيلية والعمل على استمرار هذه الدورة وعدم توقفها والدورة التشغيلية لمنشاة صناعية تبدأ بشراء المواد الخام ثم تصنيعها ثم بيعها ثم تحصيل ثمنها .

## الاستفادة من الخصم النقدي باستغلاله إذا ماتم منحه لها عند شرائها للسلع والمواد التي تحتاجها .

## مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة التي تتطلب منها مبالغ نقدية تكون في متناول يدها فورا .

## ولهذا فان تحقيق السيولة المناسبة يعتبر من الأهداف المهمة للوظيفة المالية في القطاع الخاص والعام على السواء .

# أبعاد السيولة النقدية :

## للسيولة النقدية بعدان :

## الأول : معرفة الوقت اللازم لتحويل احد عناصر الموجودات إلى نقود .

## الثاني : المعرفة الأكيدة لمعدل التغطية , أي معرفة سعر تحويل احد عناصر الموجودات إلى نقدية[[4]](#footnote-5) .

# العوامل المؤثرة على السيولة :

تؤثر على السيولة عوامل مختلفة يمكن أن نقسمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية .

العوامل الخارجية : إن مثل هذه العوامل تحكم جميع المنشات وتكون إمكانية التأثير بهذه العوامل متدنية لأنها تحدد من قبل الدولة والأجهزة الأخرى وهي :

* شروط الدفع القانونية
* القواعد الناظمة للعقود .
* تحديد أسعار الصرف والفائدة
* استخدامات الربح

وهنا فان مهمة إدارة المنشاة أن تقوم باستغلال هذه العوامل بشكل فعال وان تهتم بتأثير هذه العوامل على السيولة

العوامل الداخلية :

إن العوامل هذه تصنف إلى :

* عوامل تأثير على حركات النقود .
* عوامل تأثير على المخصصات أو الأصول المالية[[5]](#footnote-6).

# الأسباب الرئيسية لوجود صعوبات في السيولة :

1- تجاوز مصروفات غير مخططة وينشأ ذلك من خلال الاستخدام المتزايد للمواد والفعالية غير الكافية في تحميل الأصول الثابتة والأجور غير المخططة .

2- صعوبات في تحقيق المبيعات سواء بالإنتاج أو في التصريف والتحصيل .

3-عدم تحقيق مستوى الجودة المطلوب للمنتجات وبالتالي تدني الأسعار والإيرادات .

1. مصاريف زائدة للوسائل المادية وخاصة بشكل تجاوز الأرصدة المخططة للأصول المتداولة .

انطلاقاً مما تقدم ينتج: إن ضمان تخطيط عملية الإنتاج تشكل شرطاً موضوعياً للسيولة والحفاظ على مبادئ وأخلاقيات الدفع .

ولهذا فأن مشكلة السيولة في المنشأة مرتبطة بالتخطيط وبالفعالية الإدارية بحيث إن رفع وتحسين تلك الفعالية يقود لضمان السيولة النقدية .

ومن اجل استغلال الإمكانات المتاحة في المنشأة بشكل فعال فأنه من الضروري تنظيم الإيرادات والمصروفات ليس فقط في مقدارها وإنما أيضا في زمن حصولها بحيث توضع المبالغ النقدية الضرورية تحت التصرف عندما يكون هناك حاجة لها[[6]](#footnote-7) .

# نسب السيولة :

تستعمل نسب السيولة لمعرفة مدى قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها القصيرة الآجل . ومن النسب الأكثر استعمالا هي نسبة السيولة العامة .

1. نسبة السيولة العامة (نسبة التداول ) :

تحسب هذه النسبة بقسمة الموجودات المتداولة على المطاليب المتداولة .

السيولة العامة =

إن الموجودات المتداولة تمثل الاستثمارات القصيرة الآجل والتي مدتها لاتزيد عن سنة ومن أهمها :

النقدية في الصندوق والمصرف , و الذمم ,و أوراق القبض , والأوراق المالية القابلة للبيع , و المخزون السلعي (بضاعة جاهزة , وتحت الصنع و مواد خام ) , و مدفوعات مقدمة عن بضائع .

وأما **المطاليب المتداولة** فتتمثل بالديون القصيرة الآجل التي على المنشأة ومدتها لا تتجاوز السنة ومن أهمها: الحسابات الدائنة , أوراق الدفع , والقروض المصرفية القصيرة الآجل , الضرائب المستحقة , الأرباح المعلن عن توزيعها ولم يتم صرفها بعد .

وبشكل عام فأن ملائمة المنشأة تكون كبيرة كلما كانت هذه النسبة مرتفعة .

ومن المتعارف عليه في الأوساط المالية أن سيولة المشروع تكون جيدة إذا كانت هذه النسبة تساوي **(2 : 1)** أي عندما تكون الموجودات المتداولة تساوي ضعف المطاليب المتداولة .

إن درجة سيولة مشروع ما يمكن أن تكون اكبر من درجة سيولة مشروع آخر ، بالرغم من تساوي نسبة التداول لكليهما ، وذلك في إحدى **الحالات التالية :**

1. في حالة وجود اختلاف في تركيب الموجودات المتداولة .
2. في حالة وجود اختلاف في سرعة دوران الموجودات المتداولة ، فإن المشروع الأكثر سيولة هو المشروع الذي تتمتع موجوداته المتداولة بمعدل سرعة دوران أعلى منها في المشروع الآخر .
3. في حالة وجود اختلاف في سياسة الائتمان لدى المشروعين ، فإن المشروع الأكثر سيولة هو المشروع الذي يستطيع أن يزيد من الفرق بين المدة الممنوحة للزبائن وبين المدة المكتسبة من الدائنين ، وبذلك يتمكن المشروع ممن الاستفادة من أموال الغير ويقلل من حجم الديون المشكوك في تحصيلها ، مما يؤدي إلى زيادة كمية الأموال السائلة .
4. نسبة السيولة السريعة :

تمثل نسبة السيولة السريعة أحد مؤشرات السيولة الأكثر دقة .

السيولة السريعة =

وبذلك أصبحت النسبة تتمثل بالنقدية , وأوراق القبض , والحسابات المدينة , منسوبة إلى الديون القصيرة .

وهنا لابد من ذكر الرأي القائل بأنه لايجوز اعتبار المخزون من العناصر الأقل سرعة في التحول إلى نقدية وخاصة في الشركات التي يكون الطلب على منتجاتها أكثر من العرض .

كما أن هناك رأي آخر أكثر تحفظا ً في حساب نسبة السيولة السريعة ينطوي على استبعاد المخزون والحسابات المدينة من الموجودات المتداولة وتسمى هذه النسبة بنسبة الجاهزية النقدية :

نسبة الجاهزية النقدية =

وتشمل الأموال الجاهزة وشبه الجاهزة : النقدية في الصندوق , والأموال المودعة تحت الطلب في المصارف , أوراق القبض القابلة للخصم .

وبذلك تصبح النسبة على الشكل التالي :

نسبة الجاهزية النقدية =

3**- درجة سيولة الحسابات المدينة** :

تعتبر الحسابات المدينة من العناصر التي تتمتع بدرجة سيولة كبيرة , ان الحسابات المدينة لايمكن اعتبارها سائلة كما هو الحال في النقدية , إلا أذا تأكدنا بأن تحصيلها سيتم خلال فترة قصيرة من الوقت ولمعرفة مدى التحصيل لابد من الاستعانة بنسبة متوسط فترة التحصيل :

متوسط فترة التحصيل =

كذلك يمكننا استخدام نسبة أخرى لقياس سرعة دوران الحسابات المدينة ومعرفة درجة سيولتها :

نسبة دوران الحسابات المدينة =

**4- درجة سيولة المخزون** :

إن نسبة دوران المخزون تعتبر مؤشراً لدرجة سيولة المخزون , ويتم حساب هذه النسبة بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون .

معدل دوران المخزون =

إن متوسط المخزون يمكن حسابه من خلال مايلي :

متوسط المخزون =

# السيولة النقدية هل هي هدف ام وسيلة :

تعددت الآراء فمنهم من يرى:

1. السيولة النقدية هي هدف مثلها بذلك مثل الربح باعتباره هدفاً أساسياً للمنشأة.
2. هدفين متعارضين لأن عملية تحقيق إحداهما تتطلب التضحية بالآخر.

(لأن الاحتفاظ بمبلغ ما في الصندوق سوف يؤثر على تكلفة رأسمال المستثمر وضياع فرصة للاستفادة من استثمار هذا المبلغ من أجل زيادة أرباح المنشأة).

1. السيولة والربحية هما هدفان لكنهما غير متعارضين لأن ثمة حدود للاحتفاظ بالنقدية بشكل لايؤثر على الربحية وهذا مرتبط بزمن حدوث الالتزامات النقدية فطالما أن الالتزامات النقدية لم تستحق بعد فإنه يمكن استثمار كافة الأموال وعدم تعطلها.
2. الربح هو الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي للمنشأة والسيولة النقدية هي وس

أجل تحقيق هذا الهدف حيث أن السيولة لا يمكن أن تشكل هدفاً بحد ذاتها لأن المستثمر العقلاني يسعى إلى تحقيق الأرباح وليس إلى تحقيق السيولة.

فالسيولة هي تابعة للربح أي أن تحقيق الربح هو الذي يوفر السيولة النقدية بينما تحقيق السيولة يمكن أن يساهم في زيادة الربح ويمكن أن لا يساهم في بعض الأحيان (كأن يتم الاحتفاظ بالنقدية عاطلة في الصندوق).

كما أن السيولة النقدية ترتكز على الأساس الزمني القصير تعكس العلاقة بين الموجودات المتداولة والمطاليب المتداولة في وقت استحقاق هذه المطاليب وليس في كافة الأوقات .

والربح هو هدفاً رئيسياً وطويل الأمد وإذا كان لا بد من تصنيف السيولة فإنها هدفاً مالياً مرحلياً يساهم في خدمة الهدف الاستراتيجي للمنشأة

# مفهوم الربحية :

الربحية هدف أساسي لجميع المنشآت، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المنشأة ، وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة

والربحية أيضا هي عبارة عن العلاقة بين الإرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح , وتعتبر الربحية هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفايتها .

وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات , وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها[[7]](#footnote-8) .

ويعتبر تحقيق هدف الربح في المنشأة عملية ذات خطوتين هما :

1. يجتهد المدير المالي في ترتيب مصادر الأموال بشكل يمكن ملاك المشروع من الحصول على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر .
2. يحاول المدير المالي استثمار الأموال التي يحصل عليها من الأصول بطريقة تمكن المنشأة كلها وكوحدة من تحقيق عائد لايقل في مستواه عما يستطيع ملاكها تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر[[8]](#footnote-9) .

# العوامل المؤثرة على الربح :

يتأثر الربح بعدد من العوامل تؤدي إلى زيادته, ونقصانه . ويأتي في مقدمة هذه العوامل التكلفة و النتائج ورأس المال

1. أن مقدار الربح يرتبط بشكل أساسي بمقدار النتائج والإيرادات الناجمة عن المبيعات أو النشاطات التجارية الأخرى التي تمارسها المنشأة .فمع زيادة المبيعات مثلاً , يمكن ان يزداد اربح كما انه يمكن إن يتعرض للانخفاض مع تدني المبيعات .
2. كما تمارس التكاليف و المصاريف المختلفة أثراً مماثلا على الربح , حيث أن قلة النفقات والمصاريف على اختلاف أنواعها تساعد على زيادة الربح . بينما ارتفاع المصروفات والنفقات تساهم في تخفيضات مقدار الأرباح
3. إن لمقدار السيولة النقدية المتوفرة ورأس المال العامل والثابت . أثراً على زيادة الأرباح , أو نقصانها . فقد يؤدي توفر السيولة إلى إمكانية الاستفادة من فرص متاحة للاستثمار أو الحصول على بعض المسومات النقدية والكمية , وهذا يؤدي إلى زيادة الربح أو الحصول على آلات وأصول ثابتة متطورة .

من خلال رأس المال الثابت يمكن أن يزداد الإنتاج وتتحسن نوعيته . وقد يكون لرأس المال العامل دوراً سلبياً على زيادة الربح

1. الأسعار السائدة وتغيراتها أن قيمة المبيعات ترتبط بمستوى الأسعار فعندما تكون أسعار منتجات المنشأة مرتفعة فإنها تحصل على أرباح أكبر من الحالة التي تكون أسعار منتجاتها منخفضة . ولاشك أن تحقيق سعر مرتفع في السوق يتطلب من المنشأة أن تسعى إلى تحسين نوعية منتجاتها وتقديم شروط مناسبة للزبائن .
2. سياسة الاستهلاك التي تتبعها المنشأة : إن سياسة الاستهلاك السريع تترافق غالباً باقتطاع مخصصات عالية للاستهلاك وهذا يؤدي إلى ظهور الأرباح بشكل اقل مما لو تم إتباع سياسة الاستهلاك الثابتة .
3. معدل الضريبة المفروض على الأرباح : إن ارتفاع الضريبة تؤدي إلى اقتطاع إقساط اكبر وهذا يؤدي إلى تخفيض صافي الربح المتبقي .
4. الإعانات والتحويلات التي تتلقاها المنشأة تساعد على زيادة الأرباح .بينما على العكس من ذلك تنخفض أرباح المنشأة عندما تلتزم بتقديم بعض الإعانات للغير .
5. الاحتياطات المحجوزة في المنشأة تؤثر على مقدار القابل للتوزيع
6. إن كثرة العوادم والتوالف تؤدي إلى تخفيض الأرباح .
7. التطور التقني الذي توصلت إليه المنشاة حيث أن الآلات الحديثة التي تتوفر في الفترة الحالية تساهم كثيرا في زيادة الإنتاج وتخفيض التكلفة ,وتساعد بالتالي على تحقيق عوائد مناسبة وأرباح مجدية .
8. إن للأسلوب والطريقة التي تمارسها الإدارة أثراًً كبيرا ًفي تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح فبقدر ما تكون الإدارة جدية ومعتمدة على تقديرات علمية سليمة لإيراداتها ونفقاتها وبقدر ما تستطيع تخفيض التكلفة الإدارية بقدر ما تتمكن من تحقيق أرباح جيدة , والعكس من ذلك النمط التقليدي للإدارة والذي لا يتوافق مع التطورات الكبيرة التي دخلت دنيا الأعمال , يساهم في تدني الأرباح المكن تحقيقها[[9]](#footnote-10) .

# معايير الربحية :

لقياس الربحية معايير مختلفة أهمها اثنان:

* القوة الإيرادية: والمراد بها قدرة المنشأة على توليد الأرباح وتستند القوة الإيرادية على نظرية صافي الربح الناتج عن العمليات التشغيلية الحالية .أي تقيس قدرتها على توليد الربح التشغيلي
* العائد على الاستثمار : وهو مقياس مهم جدا ً ويعتمد على نظرية صافي الربح الشامل .
* العائد على أموال أصحاب المشروع أو على حق الملكية[[10]](#footnote-11) .

# مفهوم القوة الايرادية[[11]](#footnote-12) :

يستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه.

 تعرف القوة الإيرادية بأنها قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه، أو هي قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي ، ورياضيا هي عبارة عن نسبة ربح العمليات إلى موجودات المنشأة

وتعتبر القوة الإيرادية مقياسا أفضل من الربح للحكم على كفاية المنشأة ، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى حجم الاستثمارات التي حققته، بينما القوة الإيرادية توجد مثل هذه العلاقة،الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى والمنشآت الأخرى التي تختلف في أعبائها الضريبية وتختلف في مدى اعتمادها على الاقتراض في تمويل عملياتها، كما تساعد في تعرف الاتجاه الذي يتخذه أداء المنشأة

  وتعد القوة الإيرادية مقياسا لكفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، لذا يتوجب عند احتسابها الاقتصار على الأصول المشاركة فعلا في العمليات العادية للمؤسسة، كما يجب استخدام صافي ربح العمليات، أي الاقتصار على الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الفوائد والضرائب والمصروفات والإيرادات الأخرى .

# عناصر القوة الإيرادية:

لاحتساب القوة الايرادية، نحتاج إلى العناصر التالية :

1-  المبيعات :

ويقصد بذلك صافي المبيعات بعد طرح أية مردودات للمبيعات وأي خصم مسموح به .

   2-  صافي الأصول العاملة :

وتعني جميع الأصول، أي الموجودات التي تستخدم في عمليات المنشأة لتحقيق الإيراد العادي للعمليات وذلك بعد طرح مخصصات الديون المشكوك فيها والاستهلاكات وأية مخصصات أخرى .هذا ويجب استبعاد أية أصول لم تساهم في تحقيق الربح كالأصول المؤجرة وكذلك الاستثمارات .

1. صافي ربح العمليات :ويقصد به ذلك الربح الذي يتحقق من نشاط المنشأة الرئيسي باستعمال أصولها العاملة، دون أن يشمل ذلك أية إيرادات أو مصروفات لا تتعلق بالعمليات العادية للمؤسسة[[12]](#footnote-13).

صافي ربح العمليات قبل الفائدة والضريبة

القوة الإيرادية   =       ------------------------------------------           صافي الأصول العاملة

# طرق تحسين القوة الإيرادية:

من المفروض أن تسعى إدارة المنشأة إلى زيادة قوتها الإيرادية دوماً. وهنالك عدة طرق لتحسين القوة الإيرادية يمكن إجمالها بما يلي :

* تحسين الحافة ( هامش الربح التشغيلي ) :
* زيـادة المبيعـات بنسبـة أكبـر مـن زيـادة التكـاليف(المصاريف التشغيلية)
* تخفيض تكاليف العمليات بنسبة أكبر من تخفيض المبيعات .
* زيادة المبيعات مع ثبــــات تكـاليف العمليات.
* ثبـات المبيعات مع تخفيض تكاليف العمليات .
* زيادة المبيعات مع تخفيض تكاليف العمليات .
* تحســــيـن معـــدل الــدوران الأصول العاملة :
* زيــــادة المبيعات بنسبة أكبر من زيادة صافي الأصول العاملة .
* تخفيض المبيعات بنسبة أقل من تخفيض صافي الأصول العاملة.
* زيادة المبيعات مع ثبــــات صافي الأصول العاملة .
* ثبـات المبيعات مع تخفيض صافي الأصول العاملة .
* زيادة المبيعات و تخفيض صافي الأصول العاملة
* تغيـير كـل مـن الحافة ومعـدل الـدوران :
* تحسين الحافة مع ثبات معدل الـدوران
* تحسين معدل الدوران مع ثبات الحافة
* تحسين معدل الدوران وتخفيض الحافة بحيث تكون الزيادة في معدل الدوران اكبر من نسبة انخفاض الحافة
* تحسين معدل الدوران وتحسين الحافة
* تحسين الحافة وتخفيض معدل الدوران بحيث تكون نسبة الزيادة في الحافة اكبر من نسبة انخفاض معدل الدوران [[13]](#footnote-14).

# العائد على الاستثمار :

إن مفهوم العائد على الاستثمار يعكس ريعية الأموال المستثمرة في المشروع الاقتصادي ، و لذلك يستخدم كمقياس لأداء الإدارة في إدارة رأس المال المستخدم،كما انه يمكن عده هدفاً تسعى الإدارة إلى تحقيقه .

 هناك مفهومان شائعان للاستثمار هما [[14]](#footnote-15):

المفهوم الأول :

ويقصد به جميع الأموال المستثمرة في المشروع، أي إجمالي موجودا ته، وطبقا لهذا المفهوم فان العائد على الاستثمار هو العائد على الموجودات .

المفهوم الثاني : ويقصد به الأموال المستثمرة من قبل أصحاب المشروع، أي حقوق أصحاب .

وطبقا لهذا المفهوم فان العائد على الاستثمار يعني العائد على حقوق أصحاب المشروع .

**يتأثر العائد على الاستثمار بثلاثة متغيرات رئيسية هي** :

1. صافي رأس المال المستخدم , وذلك باستبعاد الاستثمارات الخارجية والأصول الجديدة التي لم تستخدم خلال مدة الحساب .
2. صافي المبيعات خلال مدة الحساب , مع استبعاد الإيرادات التي لا تتصل بالنشاط العادي للمشروع .
3. أرباح الاستثمار قبل طرح الفوائد وذلك لقياس ريعية الأموال الكاملة المستخدمة , ومن ضمنها الديون التي ساعدت على زيادة العائد على الاستثمار .

هذا ويحسب العائد على الاستثمار مباشرة وفقاً لما يلي :

العائد على الاستثمار =

كما ويحسب بشكل غير مباشر

العائد على الاستثمار =



إن هذه الطريقة تأخذ بالحسبان معدل دوران الموجودات كما أنها لا تهمل موضوع نسبة الربحية , ولهذا فأن بعض المنشآت بغية زيادة العائد على الاستثمار تعمل على زيادة معدل دوران الموجودات مع المحافظة على نسبة معينة من الربحية , مما يؤدي إلى تحقيق عائد على الاستثمار مشابه للمعدل أو أعلى من المعدل الذي تحققه الشركات الأخرى المنافسة , وهذا ما يساعدها على تخفيض سعر السلعة وزيادة قدرتها التنافسية [[15]](#footnote-16).

# نسب الربحية[[16]](#footnote-17) :

تتضمن نسب الربحية نوعين : الأول : ويتعلق بربحية المشروع على أساس المبيعات , والثاني : يحسب على أساس ربحية الاستثمارات

1. نسب الربحية على أساس المبيعات :

النسبة الأولى وتتعلق بالربح الإجمالي وتحسب وفق مايلي :

الربح الإجمالي =

تستعمل هذه النسبة لقياس ربحية المشروع من المبيعات وذلك بعد تخفيض تكلفة إنتاج البضاعة المباعة . وهي تظهر أيضاً مدى فعالية الاستثمارات في المشروع , ومدى نجاح سياسة التسعير في المشروع .

وتعتبر نسبة هامش الربح الصافي أكثر تعبيراً عن الربحية من الربح الإجمالي :

هامش الربح الصافي =

إن نسبة هامش الربح الصافي تقيس الفعالية النسبية للمشروع وذلك بعد اقتطاع جميع المصاريف والضرائب من الأرباح الإجمالية

1. نسب ربحية الاستثمارات :

هذه النسب تهتم بربحية الاستثمارات , من أجل قياس ربحية رأس المال المستثمر في المشروع ومنها :

العائد على الموجودات =

وعندما تكون الأعباء المالية هامة سيكون من الأفضل أن نحسب معدل ربحية الاستثمارات.

معدل العائد على الاستثمار =

# العلاقة التبادلية بين السيولة النقدية والربحية

يعبر رأس المال عن الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة وهو بذلك يعبر عن توفرالسيولة النقدية فهو مصدر أمان يقدم الضمان على مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل. ومن جهة أخرى ينظر إلى رأسمال العامل كأموال متاحة للاستثمار في الموجودات الثابتة أو تسديد الالتزامات الطويلة الأجل.

عند تقييم رأس المال العامل يجب دراسة عملية المبادلة بين السيولة النقدية

والمخاطر من جهة وبين الربحية من جهة أخرى من أجل التوصل إلى القدر الذي

يمكن أن يحدثه مقدار صافي رأس المال العامل على مستوى الربحية وعلى المخاطرة في المنشأة والذي هو أثر مباشر ، أما الربحية فتنتج من خلال التوصل إلى الأرباح الإجمالية والناجمة عن الإيرادات الإجمالية مطروحاً منها النفقات الإجمالي إلى أن يتم الحصول على الأرباح الصافية.

والمخاطر هي حجم الضرر الذي يمكن أن يحصل من جراء العسر المالي في المنشأة أو عدم توفر النقدية اللازمة لأغراض تغطية التزاماتها المالية المستحقة وتقاس المخاطر بمدى توفر صافي رأس المال العامل للمنشأة. بحيث زيادة صافي رأس المال العامل يؤدي إلى تخفيض المخاطر ونقصان هذا الصافي يؤدي إلى زيادة المخاطر .

وبالتالي فإن العلاقة بين صافي رأس المال العامل والسيولة والمخاطرة تكمن في أن زيادة صافي رأس المال العامل أو السيولة تؤدي إلى نقص في مستوى المخاطر، وعلى هذا يتوجب على المنشأة القبول بمستوى عالي من المخاطرعندما تبغي تحقيق مستوى عال من الأرباح وإذا رغبت في تخفيض مستوى المخاطر فعليها أن تضحي بمستوى الربحية العالي[[17]](#footnote-18)

# أثر الأزمة المالية على السيولة والربحية

مما لاشك فيهان الأزمة المالية قد أثرت بشكل كبير على سيولة الأفراد والشركات حتى أن البعض يسميها أزمة سيولة

أزمة السيولة هذه قد باتت آثارها واضحة في الاقتصاد الحقيقي حيث أننا نرى اليوم أن نقص السيولة في يد الشركات وزبائنها يدفعها إلى تخفيض تكاليفها بشتى الوسائل حتى طال الأمر تسريح أعداد كبيرة من العاملين

وبنفس الوقت كان للازمة آثار سلبية كبيرة على ربحية الشركات فكما نعلم أن الربحية تتأثر بعاملين هما :

.. حجم المبيعات

.. هامش الربح على الوحدة الواحدة

ونقص السيولة لدى المستهلكين يدفعهم إلى الإحجام عن شراء المنتج وبالتالي انخفاض مبيعاته والتوجه نحو السلع الرخيصة (كما حدث في الولايات المتحدة عندما اتجه المستهلكون نحو السلع الصينية الرخيصة )

الأمر الذي يدفع الشركات إلى تخفيض هامش الربح على المنتج بغية تخفيض سعره النهائي وكلا من الحالتين يؤدي في النهاية إلى تخفيض الربح

وفي سبيل تجاوز نقص السيولة والربحية في ظل الأزمة لابد أن تلجأ الشركات إلى وسائل تسعى من خلالها إلى تخفيض استثماراتها إلى أدنى حد ممكن

والى تخفيض تكاليف منتجاتها بطريقة غير تقليدية (مثل المساومة مع العاملين من اجل تخفيض أجورهم بدلا من تسريحهم )

**المراجع**

1. كنجو كنجو . الإدارة المالية .منشورات جامعة حلب
2. زياد رمضان . أساسيات في الإدارة المالية. عمان – الأردن- دار صفاء للنشر
3. توفيق حسون . الإدارة المالية .منشورات جامعة دمشق
4. محمد الناشد . الإدارة المالية . منشورات جامعة حلب
5. com .JPS Accounting Forums www .

1. زياد رمضان . اساسيات في الادارة المالية. عمان – الاردن- دار صفاء للنشر [↑](#footnote-ref-2)
2. كنجو كنجو الادارة المالية منشورات جامعة حلب [↑](#footnote-ref-3)
3. - توفيق حسون . الادارة المالية .منشورات جامعة دمشق [↑](#footnote-ref-4)
4. توفيق حسون . الادارة المالية .منشورات جامعة دمشق [↑](#footnote-ref-5)
5. كنجو كنجو الادارة المالية منشورات جامعة حلب [↑](#footnote-ref-6)
6. كنجو كنجو . الادارة المالية .منشورات جامعة حلب [↑](#footnote-ref-7)
7. www. JPS Accounting Forums . com [↑](#footnote-ref-8)
8. زياد رمضان . أساسيات في الإدارة المالية. عمان – الاردن- دار صفاء للنشر [↑](#footnote-ref-9)
9. كنجو كنجو . الادارة المالية .منشورات جامعة حلب [↑](#footnote-ref-10)
10. 11زياد رمضان . اساسيات في الادارة المالية. عمان – الاردن- دار صفاء للنشر [↑](#footnote-ref-11)
11. com .JPS Accounting Forums www . [↑](#footnote-ref-12)
12. com .JPS Accounting Forums www . [↑](#footnote-ref-13)
13. - توفيق حسون . الإدارة المالية .منشورات جامعة دمشق [↑](#footnote-ref-14)
14. www. JPS Accounting Forums . com [↑](#footnote-ref-15)
15. - توفيق حسون . الإدارة المالية .منشورات جامعة دمشق [↑](#footnote-ref-16)
16. توفيق حسون . الإدارة المالية .منشورات جامعة دمشق [↑](#footnote-ref-17)
17. كنجو كنجو . الادارة المالية .منشورات جامعة حلب [↑](#footnote-ref-18)